الجمهوريـة اللبنانيـة
وزارة التربية والتعليم العالي
المركز التربـوي للبحوث والإنماء

النشرة الإحصائية للعام الدراسي ٢٠٠٥- ٢٠٠٦

مقدمـة

من أبرز مهمات المركز التربوي للبحوث والإنماء إجراء الدراسات الإحصائية الأساسية عن مختلف مكونات نظامنا التربوي، ومنها قطاعات التعليم ومستوياته وأنواعه. حيث شكل الاستمرار في توفير هذه المعطيات الإحصائية واستخراج المؤشرات منها على مدى ثلاثين سنة تقريباً، قاعدة أساسية لرصد نقاط الضعف والقوة في نظامنا التربوي، ومنطلقاً لرسم الخطط المستقبلية الرامية إلى تحديث هذا النظام وتفعيله، ما ينعكس إيجاباً على جميع المشاريع التربوية ولا سيما ورشة تقييم هيكلية التعليم والمناهج، تمهيداً للتطوير باتجاه الأهداف والمرامي المنشودة وبالصورة الأفضل.

إن المعطيات التي يتضمنها هذا الكتيب، هي كناية عن جداول تبين:

- أعداد التلاميذ في مختلف القطاعات وتوزعهم بحسب الجنس، والعمر، والمراحل التعليمية، والمناطق التربوية والمحافظات.
- أعداد أفراد الهيئة التعليمية في مختلف القطاعات وتوزعهم بحسب الجنس، والمستوى العلمي، والعمر، والمحافظات اللبنانية كافة.
- أعداد المؤسسات التعليمية في مختلف القطاعات وتوزعها الجغرافي وفقاً لمراحل التعليم.
- بعض التحاليل الضرورية لتبيان المميزات الأولية للنظام التربوي في لبنان حيث نضعها بتصرف المهتمين والمعنيين بالشأن التربوي التعلمي بغية الاستفادة منها.

إنني إذ أتوجه بالشكر والتقدير إلى الشركاء الأساسيين في المديريات العامة في وزارة التربية والتعليم العالي والمفتشية العامة التربوية والمناطق التربوية وكذلك إلى المؤسسات والهيئات الرسمية والخاصة التي تسهل تنفيذ المشروع سنوياً، مشيدين بتعاونها معنا لإنجاح هذا العمل وضمان استمراريته.

كما أنوه بالجهود التي بذلها الموظفون والعاملون في دائرة الإحصاء في مكتب البحوث التربوية وفي وحدة المعلوماتية التربوية في المركز على أمل الاستمرار في العطاء لأجل خدمة لبنان.

الدكتورة ليلى مليحة
رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء

الأرقام ليست صماء

يشكل إصدار هذه النشرة الإحصائية، منذ أكثر من ثلاثة عقود، المواكبة الأكثر التصاقاً بواقع التربية في لبنان ليس من ناحية الأرقام الخاصة بأعداد التلامذة والطلاب والمعلمين والخريجين والمدارس والمعاهد والجامعات فقط إنما من ناحية المعطيات النوعية أيضاً والتي تسمح بمباشرة قراءة أكثر تعمقاً من تصفح الأرقام ومقارنتها لتتعامل مع دلالاتها التي يجب أن لا تغيب عن فطنة الباحث أو الدارس ولا عن انتباه مسؤولي الإدارة التربوية بكافة مستوياتها.

لقد تطورت هذه النشرة لتشمل مزيداً من التقارير الجزئية ولكن ضرورة المحافظة على دورها كوثيقة سنوية موجهة نحو جمهور عريض من المسؤولين والمهتمين تمنع من تحويلها الى تقرير أكثر تفصيلاً وتحليلاً للمعطيات التربوية الهامة التي يجمعها المركز التربوي سنوياً والتي يتم استخدامها لإصدار أدلة ونشرات وتقارير ودراسات أكثر تخصصية لصالح الإدارة والتخطيط التربوي عامة.

إن العديد من جداول هذه النشرة تستحق التوقف عندها مطولاً ويجب أن تستوقف المسؤولين والمهتمين بالشأن التربوي، ولعل أكثرها أهمية تلك المرتبطة بالموارد البشرية ومؤهلاتها الأكاديمية والمهنية واستخدامها والفروقات الواضحة بين قطاع التعليم الرسمي والقطاع الخاص لناحية إشغال الشعب والمدارس ونسبة التلاميذ الى المعلم الفعلي (ص ٤٣-٤٤-٤٥-٧٦-٤٧-٤٨ وص. ٣٠)

غير أن التقارير الأكثر إثارة للاهتمام والقلق في آن هي تلك التي تفيد عن أعمار الأطفال في مختلف الصفوف والمراحل حيث تبين جداول توزع التلاميذ بحسب العمر والصف (ص ٢٠ و ص ٢١) أن ظاهرة التأخر المدرسي لأكثر من سنة تطال نسباً عالية من أعداد الأطفال في كافة الصفوف والحلقات بما في ذلك صفوف الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي.

إن قراءة متأنية للمعطيات تبين أن المصدر الأساسي لهذا التأخر هو الرسوب والإعادة وليس التأخر في الالتحاق بالمدرسة، كما أن نسبة المتأخرين تقفز بشكل كبير عند الانتقال من حلقة الى أخرى مما يشير الى وجود مشكلة في التواصل المنهجي والتعليمي بين الحلقات.

وللتدليل على حجم هذه الظاهرة يكفي الإشارة الى أن ٣٥% من طلاب الصف الرابع ابتدائي متأخرون لسنة أو أكثر يتوزعون بمستوى تأخرهم عن العمر الوسطي للصف كما يلي: النصف متأخر سنة، الربع متأخر سنتين، السبع متأخر ثلاث سنوات والباقي (التسع) متأخر أربع سنوات أو أكثر.

إن هذه الظاهرة، المتمركزة بحدة في قطاع التعليم الرسمي وفي مراحل التعليم الأساسي الأكثر حراجة يجب ان تدفع الى تبني سياسات جريئة وغير تقليدية إن على مستوى المناهج وإعداد المعلمين أو على مستوى الإدارة التربوية والمدرسية.

إن ما تجدر الإشارة اليه، أيضاً، هو كون هذه الظاهرة مزمنة وليست طارئة، كما يمكن التحقق من ذلك من مراجعة النشرات الاحصائية للسنوات الخمس الماضية، مما يجعل منها المؤشر الأكثر

خطورة في الواقع التربوي اللبناني ويجعل من معالجتها المحك الأكثر جدية لنجاح الخطط والسياسات الرشيدة التي يؤمل أن يتم اعتمادها يوماً ما.

أخيراً، يستحق العمل الدؤوب والمنظم بفعالية عالية الذي تقوم به دائرة الإحصاء في مكتب البحوث التربوية بالتعاون مع وحدة المكننة والمناطق التربوية والمتميز بدرجة رفيعة من الموثوقية والمصداقية المستندة الى بروتوكولات تدقيق وتحقق ومراجعة عالية الاحتراف، يستحق هذا العمل كل تقدير وتنويه. وما ينتظره القيمون والعاملون على مشروع الاحصاء التربوي في هذا المجال هو أن تتحول النشرات والتقارير التي تصدر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء إلى مادة مرجعية تعتمدها الإدارة التربوية في قراءة الواقع الذي تديره لمعرفة مشاكله وحاجاته، نوعها وحجمها، والعمل على المعالجة والتخطيط والتطوير ضمن رؤيا رشيدة، مسؤولة ومتكاملة.

رئيس مكتب البحوث التربوية

د. عبد الفتاح خضر